عمومي 101

الحرية الفردية:
الدلالة الحقوقية والسياسية

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

المحتويات

- مقدمة
- السياق التاريخي الحديث
- الحرية الفردية بين السلبية والإيجابية
- الحرية الفردية والديمقراطية
- الحرية الفردية المعاصرة: مبادئ أساسية
- الحرية الفردية في الفكر العربي الحديث
- أسئلة

مقدمة

يحمل مفهوم الحرية الفردية في الوعي العربي العام شحنات سلبية تُفقِدُه شعبيته وجاذبيته، بالإضافة إلى أن التداول الواسع والمتسامح للمصطلح يضيف إليه التباسات ويضفي عليه ضبابية في معناه وحقيقته ودلالته.

فالبعض يرى أن الحرية الفردية منافية للدين، وتنزع إلى إلغاء وجود أي دين في المجتمع، أو تعطيل لأحكامه وقيمه، وهو فهمٌ يضع مروجي مفهوم الحرية أو معتنقيه في دائرة الشبهة والتهمة حيث عليهم بذل جهدٍ دائم لرد الشبهات عن أنفسهم وتوضيح موقفهم.

كذلك فقد قُرِنت الحرية الفردية بمفهوم السوق الحر، الذي يعني إطلاق العنان لكبار الشركات والمستثمرين لاحتكار السوق ونهب الشعوب، وإفقار الأكثرية الساحقة من المجتمع، وإحداث خلل في عدالة توزيع الثروات في العالم، ما يحصر الثروة بأيدي دول قليلة في العالم، أو عدد محدود داخل المجتمع.

كذلك يعتقد البعض أن الحرية تنافي مفهوم الدولة، وتتعارض مع مرجعيتها في إدارة الشأن العام، أو تتعارض مع صلاحيتها في وضع القوانين لأن الدولة تحد من النشاط الإنساني وتقيده.

التهم المذكورة أعلاه، ليست سوى سوء فهم وسوء استعمال لمفهوم الحرية، سواء من طرف المناهضين لهذا المفهوم، أو المؤيدين له، والذين يشاركون أحياناً في تشويه مفهوم الحرية الإنسانية. فالحرية ليست تفلتاً من القيود أو الضوابط، لكي يُطلق المستثمر أو الرأسمالي يده في مراكمة ثرواته، وليست تحللاً من القيم الإنسانية والمعتقدات الدينية، لكي يكون الإلحاد شرطاً لِتَمَثُّلِهَا وتَحَقُّقِهَا، وليست أنانية أو ذاتوية تجعل الفرد مركز نفسه، كما أن الحرية بمفهومها الحديث ليست غياباً للانتظام العام أو إضعافاً للدولة أو استغناءً عنها، وليست مشروعاً منافياً لسيادة القانون. فجميع هذه الالتباسات والتهم جزءٌ من التداول الفوضوي والشعبوي والاستعمال السجالي الشعاراتي لمصطلح الحرية الفردية، مع قصور كامل في إدراك مضمونها أو الالتزام بمبادئها وضوابطها.

ولو تأملنا مسارات مفهوم الحرية وتحولاته التاريخية الحديثة، لوجدنا أن المبدأ المحوري والثابت فيه هو حفظ حقوق الإنسان الطبيعية، التي ظلت بمثابة الضابط والقيد والموجه لأي ترتيب اجتماعي أو انتظام سياسي أو روابط إنسانية.

أساس الحق الطبيعي هو حرية المبادرة والذي لا يحق لأحد التعدي عليه أو سلبه، وهذا الحق يستتبع أن تكون الحرية الفردية مقرونةً بحقّ الملكية، حيث لا معنى لأي من الملكية والحرية دون الآخر، فحق الملكية لا يقتصر على ما ينتقل إلى الفرد من الآخرين، بل يشمل حقه في تعديل وتغيير ما يملكه ، أو إبداع شيء جديد، ما يعني أن حق الإنتاج هو جزء من الملكية أيضاً، وهو أول التجليات المباشرة للحرية الإنسانية، التي تُظهِرُ تحققات الإرادة الإنسانية في شيء حسي وملموس.

حرية الفرد وملكية ما ينتجه يستتبعان حق التبادل الحر مع أشخاص آخرين يمارسون نفس الحق، ما يجعل من حق الملكية والحرية والإنتاج مدخلاً وأساساً للتعاون والتضامن الإنسانيين. وهذا يفيد بأن الحرية الإنسانية ليست مطلقة، بل مقيدة بدائرة التواصل الإنساني، أي أن الحرية لا تعود حرية فرد واحد، بل حرية أفرادٍ معاً، أي ليست حرية معزولة ومستقلة عن باقي الحريات، بل حرية تتلاقى وتتناغم مع حرية الأفراد الآخرين، وتصبح حرية محاطة بحرية الآخرين وتتحرك داخلها.

هذا يستلزم أن تترافق الحرية مع المسؤولية، التي هي أيضاً من المقومات الجوهرية للحرية نفسها، إذ لا معنى للحرية دون مسؤولية، فالفعل الحر يعني أن صاحبه يتحمل تبعات فعله من خير أو شر، حسن أو قبح، وإلا لا يعدّ فعلاً حراً، بل فعلاً عشوائياً وفوضوياً أو غريزياً لا تقف وراءه إرادة واعية، فالمسؤولية ليست من تبعات الفعل الحر وعواقبه فحسب، بل هي حاضرة حتى قبل صدور الفعل نفسه، ما يعني أنها ضابطة وموجهة لأي سلوك يصدر عن الإنسان، وتعكس التزام الفرد تجاه الآخرين، وتَحَمُّله عواقب أفعاله، وتلزمه بكل ما يتعهد أو يقبل به، وهذه سمة من سمات التقيد بالقانون الذي ينظم علاقات الأفراد داخل المجتمع.

حرية، ملكية خاصة، حق إنتاج وتبادل، مسؤولية، التزام، آخر يملك حقوقاً مساوية لحقوقي، هذه جميعها سمات أساسية وثابتة في مفهوم الحرية الفردية، قد تختلف في ترتيباتها السياسية وتمظهراتها القانونية، وقد تتعدد الصياغات الثقافية في التعبير عنها، وقد تنجح في مكان وتخفق في مكان آخر، إلا أن الحرية تبقى حاوية ومتضمنة لجملة حقوق إنسانية يفترض أن تكون ضابطاً وقيداً وموجهاً لأي ترتيب سياسي أو عقد اجتماعي أو سلوك فردي، هي الفضاء الإنساني الجديد الذي يعي الإنسان من خلاله ذاته ويحقق وجوده بالتعاون مع غيره، الحرية الذاتية والمنعزلة ليست سوى فعل التائهين في الصحراء.

بناء على ما تقدم، يمكن لنا رؤية الحرية الفردية من جهتين: **إيجابي Active**، **وسلبي Passive**.

أما جهة الإيجاب، فتتمثل في انبثاق وعي إنساني جديد بالحقوق ومبادئ التشريع وحدود السلطات، قوامه اعتبار الفرد كائناً مستقلاً، يملك مدى وجوده وتحققه الخاص،

لا تلغي أبعاد وجوده الأخرى وانتماءاته المتعددة بل تُضاف إليها، مثل الهوية الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، واعتبار الفرد كائناً مستقلاً متحرراً من أية وصاية عليه، وقادراً على صنع مدى وجوده، يفرض على المجتمع تشريعات وتقييدات تمنع كل مساس بحقوق الإنسان الطبيعية، ويلزم الدولة بتأمين كل الشروط الموضوعية ليكون فاعلاً وحراً ومنتجاً ومبدعاً، وهذا يعني أن تمظهر الحرية الإنسانية في المجال السياسي، يستلزم استنادها إلى نظام حقوقي ملزم للجميع، ويخرج نمط حياة جديد إلى النور، يكون ملحوظاً من قبل، يحرر الفرد من طغيان الهوية الجماعية والاستبداد المستند إلى سلطة الغيب وكليانيات الأفكار المجردة ذات النزعة الشمولية.

أما جهة السلب، فتتمثل بمنع كل ما يهتك حق الفرد أو يضيِّق عليه، فالحرية الفردية بهذا المعنى نفي وإقصاء لكل ما يتسبب بتغييب الإنسان أو التضييق عليه، ما يجعلها ضمانة لعدم استمرار (أو عودة) قوى المجتمع التقليدية أو التيارات الشمولية أو السلطات المطلقة، التي تقوم جميعها على استعباد الإنسان واستلابه، وتدفعه إلى تمَثُّلِ عبوديته بطريقة طوعية.

بهذا المعنى فإن الحرية الفردية ليست نفياً للدولة، بل هي ضابط لعمل الدولة وممارسة السلطة، فلا شرعية لسلطة تحجب الحريات، ولا شرعية لسلطة تصدر تشريعات تعسفية أو تحد من الابتكار والإبداع، ولا مكان في الحرية الفردية للاستبداد أو النظم الشمولية، فهذه جميعها مطرودة من قاموس الحرية الفردية. بالمقابل، لا معنى لحرية خارج الدولة، فالحرية تتحقق عندما تتخذ حقيقة سياسية، لتصبح الدولة بحسب هيغل التجلي الموضوعي الأعلى للحرية الفردية، حيث تصبح إرادة الدولة عين الإرادة الفردية التي استحالت إرادة كلية، بعدما كانت في فترة ما قبل الدولة إرادة جزئية اعتباطية. مع الدولة تخرج الحرية من كونها حالة ذاتية خالصة ومبطنة ومنعزلة إلى حقيقة موضوعية حاضرة في مجرى التاريخ وأحداثه، وحرية كلية تضم بداخلها باقي الحريات (راجع فصل الدولة الحديثة).

كذلك، فإن الحرية الفردية تصبح ضمانة من تحول الديمقراطية نفسها إلى استبداد، إذ قد يتخذ الاستبداد في بعض الحالات شكلاً ديمقراطياً، كما في روسيا وإيران وبعض الدول العربية، فالحرية الفردية لا تواجه ظاهر الاستبداد ، بل تنزع إلى قلع جذوره وأصوله من العمق، لذلك تجد أن الديمقراطية تقف حين تصل الأكثرية إلى الحكم، في حين أن الحرية الفردية يستمر حضورها لمنع الأكثرية من ممارسة استبداد وإقصاء وإكراه بحق الأقلية، فالحرية غير معنية بما ينتج عن صناديق الاقتراع ، ولكنها معنية بضمان الحقوق قبل وأثناء وبعد عملية الاقتراع .

نستعرض مفهوم الحرية الفردية لنفهم الأرضية الفلسفية التي تقوم عليها باقي المفاهيم السياسية، حيث لا ديمقراطية بغياب الحرية الفردية، وحيث لا مواطنة دون حرية معترف بها للفرد، وحيث لا مجتمع مدني دون إقرار بحق الأفراد في المبادرة الحرة والانخراط الطوعي في متحدات وتجمعات حرة، وحيث لا قانون دون الاعتراف بحق الفرد في الملكية والإنتاج والتصرف في ملكه، وهذا يجعل مفهوم الحرية الفردية في عمقه الفلسفي خلفية لأي فعل سياسي وأساس لأي انتظام مجتمعي ومرجعية لأي بناء حقوقي.

ما يعنينا من الحرية الفردية هنا ليس أشكالها المتعددة وتأويلاتها وصياغاتها الأيديولوجية المتنوعة، بل يعنينا الأبعاد الجديدة التي أحدثتها وكشفت عنها في الوجود الإنساني، وهي أبعاد ذات طبيعة كونية، لأنها تؤسس لوجود إنساني أرفع وأعمق وعياً بحقيقته، وأكثر تحفزاً للإبداع والابتكار، هي محطة تاريخية في حياة البشر وليست مجرد حدث آني ذي خصوصية غربية، بالتالي نستعرض هذا المفهوم مع احتفاظنا لأنفسنا بمساحة واسعة من النقد والقراءة، إلا أن التعرف إليه يجعلنا نتقدم خطوة مهمة في فهم خلفية الانتظام السياسي العام الذي يحصل حولنا في العالم.

السياق التاريخي الحديث

تطور مفهوم الحرية من كونه مجرد معنىً يطلق على الحر الذي يقابل المملوك أو الرق، أي مفهوماً خالياً من أي معنى سياسي، إلى أن يصبح مفهوماً سياسياً أو فلسفة سياسية أو رؤية كونية شاملة مؤسسة على فكرتي الحرية والمساواة، وتدعم مبادئ: الانتخابات الحرة والنزيهة، الحقوق المدنية، حرية الصحافة، حرية الأديان، والتجارة الحرة[1].

كانت الحرية الفردية في التفكير الحديث حصيلة مسار فكري يعبر عن سمتين رئيسيتين في الثقافة الغربية:

أولهما: الاهتمام الغربي بالفردية، والمسعى لتحرير الفرد من جميع الإكراهات المحيطة به، سواء كانت ملة دينية، أو قبيلة، أو جماعة إثنية، أو حكم ملكي أو استبدادي، مع تخفيف عبء العادات وقسوة القانون وشمول السلطة في حياة الفرد وعمله، فلا يمكن للأفراد ، وفق هذا الاهتمام الوصول إلى أهدافهم إلا في إطار

[1] Gross, Jonathan. Byron: the erotic liberal. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2001, p.5.

الحرية الفردية فهم وحدهم يعرفون هذه الأهداف ، وهم وحدهم قادرون على تحديد الوسائل الكفيلة بإيصالهم إليها [2]. ما يعني رفع الوصاية على الإنسان وتمكينه من التفكير باستقلالية، ومنحه الحق بتقرير مصيره ونمط حياته.

ثانيهما: التنوع في النشاط السياسي والاقتصادي القائم على التنافس المؤسسي، من قبيل التنافس بين الأحزاب السياسية المتعددة في الانتخابات، والتنافس في مجال النشاط التجاري والإنتاجي، وهذا يجعل من الإنسان، وفقاً لكل من السمتين المذكورتين، كائناً عقلانياً قادراً على تحديد أهدافه الشخصية، وحل خلافاته السياسية والاقتصادية عبر النقاش والمساومة لا عبر الصراعات والحروب[3].

بحكم مرونة مفهوم الحرية الفردية، كان من الطبيعي امتناع الفكر الحديث الحر عن صياغة حقائق مبرمة، أو تحديدها تحديداً صارماً، فمفهوم الحرية الفردية لم يكن ابتكاراً فردياً أو مقترحاً شخصياً لأحد، بل كان عصارة عمل أجيال عديدة شاركت في بلورتها وتطويرها.

ويعتبر جون لوك فيلسوف المبادرة الفردية الأول، حين اعتبر أن الناس في حالة الطبيعة كانت تحركهم غرائزهم للبقاء وحماية النفس ووجدوا أن السبيل الوحيد للهروب من ذلك الوجود الخطر هو تشكيل سلطة عليا مشتركة في إطار اجتماعي تسمح للأفراد بنقل صلاحيتهم وسيادتهم لسلطة جامعة لحماية الأفراد وحياتهم وملكيتهم وحريتهم، فالعقد الاجتماعي وفقاً للوك وُضِع لضمان ملكية وحرية وأمن الناس، والسلطة جاءت مشروطة ومقيدة، ويمكن للناس سحب مشروعيتها متى ما انتهكت العقد الاجتماعي وتحولت إلى طغيان واستبداد، السلطة ليست أكثر من: "شر لا بد منه"[4]، وهذا هو المبدأ السياسي الذي اعتمده الفلاسفة الكلاسيكيون، وظلوا يصرون عليه حتى نهاية القرن التاسع عشر.

أهم ما أراد لوك إثباته هو قدرة الفرد وصلاحيته في أن يفكر ويقرر بطريقة مستقلة، فالبشر بحسب جون لوك "هم بحكم الطبيعة في حالة مثالية من الحرية لتنظيم أفعالهم، ويفكرون بطريقة صحيحة دون الاعتماد على إرادة شخص آخر"[5] وهذا يعني وفقاً لقول لوك، أن الحرية ليست بحاجة إلى برهان، بل هي معطىً طبيعي وبديهي يجب أخذه دون بذل جهد البرهان عليه، بل إن عبء البرهان، وفقاً لجون

---

[2] Liberalism, Encyclopædia Britannica.

[3] Beitz, Charles (1997). Political Theory and International Relations, Princeton: Princeton University Press.

[4] Locke, John (1960 [1689]). The Second Treatise of Government in Two Treatises of Government, Peter Laslett, ed. Cambridge: Cambridge University Press, 283-446.

[5] Locke, John (1960 [1689]). The Second Treatise of Government in Two Treatises of Government, Peter Laslett, ed. Cambridge: Cambridge University Press, 283-446.

ستيوارت مل يقع على عاتق من ينكرها ويضادها، أو يسعى لوضع قيود وموانع عليها[6].

انطلاقاً من طبيعية مبدأ الحرية، يكون تقييد الحرية أو اللجوء إلى وسائل إكراهية أو قهرية بحاجة إلى مسوغ وبرهان، فالسلطة السياسية والقانون، اللذان يشكلان أبرز مقيدات الحرية وأوضح أدوات الإكراه البشري، بحاجة إلى تسويغ ودليل، وهو ما ألجأ مفكري الحداثة السياسيين، إلى اعتماد فكرة العقد الاجتماعي ، التي ساهم في بلورتها وصياغتها تباعاً كل من توماس هوبس (1651)، جون لوك (1698)، جون جاك روسو (1762)، وإيمانويل كانط (1797)[7]. وهي فكرة تنطلق من الحالة الطبيعية التي يكون فيها البشر أحراراً ومتساوين، ثم يوافقون على تقييد حريتهم باختيارهم لصالح سلطة أعلى قادرة على حماية أو تأمين مصالح حياتية لا يمكن للفرد أن يقوم بها لوحده، من قبيل حماية الملكية، وحفظ الأمن وضمان الحرية وهذا ما جعل الحرية الفردية بمثابة الأرضية التي يتأسس عليها كل نظام اجتماعي.

كان هاجس مفكري الحداثة والتنوير هو الحد من سلطة الحكومة، وهو ما ركز عليه جايمس ماديسون، وكذلك مونتسيكيو الذي استوعب فكرة فصل السلطات كجهاز لتوزيع السلطة بالتساوي بين ثلاث سلطات: تنفيذية وتشريعية وقضائية، كما أخذ آخرون خاصة في القرن التاسع عشر، يعملون على التقليل من تدخل الدولة إلى أدنى حدّ ، فدافعوا عن مفهوم الحرية السلبية التي تتضمن غياب الإكراه والقيود الخارجية، واعتبروا أن الحكومات عبء ثقيل على الناس، ولا بد لها أن تبقى خارج حياة الأفراد ، وعمد الليبراليون في الوقت نفسه إلى الدفع باتجاه توسعة الحقوق المدنية وتوسعة السوق الحرة والتجارة الحرة[8].

مع ظهور جماعات الفيزيوقراطيين في فرنسا، الذين ادعوا أن أفضل طريقة لتنمية الثروات هي التنافس الاقتصادي غير المقيد، حيث كان شعارهم "دعه يعمل دعه يمر"، فالتجارة الحرة تفيد الجميع كما يدّعون؛ لأن التنافس يؤدي إلى إنتاج بضائع أكثر وأفضل بأسعار منخفضة.

مقولة "دعه يعمل دعه يمر" وجدت طريقها في أطروحة آدم سميث، من خلال كتابه ثروة الأمم (1766) الذي أحدث ثورة في علم الاقتصاد ، وشكل مسوغاً قوياً للحد من سلطة الدولة وتدخلها، أخذ سميث بنظرية المصالح والمنافع التي تجعل من قيمة العمل أساساً لها، أي الإيمان بالتحديد الموضوعي للقيمة وليس التقدير أو التعميم الرسمي، واعتبر أن المجتمع إذا ترك ونفسه، فإنه قادر على تنظيم نفسه بنفسه، ولا

[6] Liberalism, Encyclopædia Britannica.

[7] Stanford Encyclopedia of Philosophy.

[8] Liberalism, Encyclopedia Britanica.

صلاحية للدولة في التدخل إلا حينما يعمد طرف إلى خرق المسار المتوازن للمجتمع والحياة الإنتاجية.

كان منطلق آدم سميث نضال الإنسان من أجل المنفعة الاقتصادية، وعندما تتطور هذه المنفعة بحرية ضمن حدود القانون تسهم أفضل إسهام في تعزيز الخير العام، فهنالك، بحسب سميث، يداً خفية وراء النشاط الاقتصادي ، وهنالك نظام ذاتي للسوق لا يعتمد على تدخل خارجي وينظم نفسه بنفسه، هذه اليد الخفية تدعم غاية لم يكن في نية أحد من المتنافسين تحقيقها، إذ إن مجرد سعي الفرد إلى مصلحته الخاصة، فإنه غالباً ما يقوم بدعم مصلحة المؤسسة العامة، بطريقة أكثر فاعلية من الدعم الذي ينوي حقاً القيام به[9].

يمكن القول أن أول دولة حديثة تأسست على مبادئ الحرية الفردية من دون الأرستقراطية الوراثية، هي الولايات المتحدة الأميركية، حيث ينص إعلان الاستقلال بشكل صريح على أن: "جميع الناس خلقوا أحراراً وممنوحين من خالقهم بحقوق غير قابلة للتصرف، من بينها الحياة والحرية وتحصيل السعادة"[10]، وهو نص يردد عبارة لوك حول حقوق الإنسان الطبيعية بالحياة والحرية والملكية.

وبعد عدة سنوات أطاحت الثورة الفرنسية بالأرستقراطية الوراثية تحت شعار: "حرية مساواة وإخاء" وكانت الدولة الأولى التي تمنح حق الانتخاب لجميع الذكور، وكان إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي قنن في فرنسا في العام 1789، بمثابة وثيقة أساسية لحرية الإنسان وحقوقه[11].

حصل تغير كبير في مكانة الحرية الفردية داخل مفهوم الدولة، خاصةً بعد الحربين العالميتين، حين بدأت الدولة تنتقل من دولة الحد الأدنى التي تسمح بحرية كاملة للسوق، إلى مفهوم دولة الرفاه، التي تسوغ تدخل الدولة في الكثير من المجالات العامة، لحماية الفرد وتأمين شروط حياة لائقة به، وتوفر له أنماطاً جديدةً من التأمين الصحي، والتعليمي، وضمان البطالة، والتقاعد، وضمان الشيخوخة، وغيرها، استطاع هذا الفهم الجديد لدور الدولة وعلاقتها بالمبادرة الفردية، وبإسناد لافت من أفكار الاشتراكية اجتياح دول القرن العشرين كلها[12]، بتهيمن عليه لغرض ضمان الأمن الاجتماعي والاقتصادي[13].

---

[9] Adam smith, Wealth of Nations, Edwin Cannon, Chicago, p. 208-209.

[10] U.S.A Constitution.

[11] Coker, Christopher. Twilight of the West. Boulder: Westview Press, 1998. Also See: Frey, Linda and Frey, Marsha. The French Revolution. Westport: Greenwood Press, 2004.

[12] Diamond, Larry. The Spirit of Democracy. New York: Macmillan, 2008.

[13] Liberalism, Encyclopedia Britanica.

مهما يكن من أمر، فإن منطلقات الحرية الفردية في جميع مساراتها وتحولاتها الحديثة تقوم على اعتبار الفرد المعبِّر الحقيقي عن الإنسان بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً، فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة والحرية وحق الفكر والمعتقد والضمير، بمعنى حق الحياة كما يشاء ووفق قناعاته، لا كما يُشاء له[14].

الحرية الفردية بين السلبية والإيجابية

رغم اعتماد الفكر السياسي الحديث مبدأ الحرية الفردية أساساً لأي تصور سياسي، إلا أن هناك تبايناً في تصوّر مبدأ الحرية وسبل حمايتها في المجال السياسي، وقد توزعت الآراء بين الحرية السلبية من جهة، وهو مفهوم روج له إسحاق بيرلن، والحرية الإيجابية من جهة أخرى، وهو مفهوم روج له توماس غرين.

ا. الحرية السلبية (الكلاسيكية)

يقول إسحاق بيرلن في تصويره للحرية: "أنا حر إلى درجة أنه لا يحق لأي شخص أن يتدخل في نشاطي وأعمالي"[15]، هذا التعريف يجعل الحرية السياسية عبارة عن المساحة التي يمكن للإنسان التصرف داخلها دون أية إعاقات أو موانع من قبل الآخرين، "إذ لو تم منعي من قبل الآخرين عن فعل شيء يمكنني فعله لولا ذلك المنع، فلن أكون حراً"[16]، بهذا تكون الحرية الفردية عبارة عن غياب الإكراه والإعاقة من قبل الآخرين، ويترجم هذا في حقل السياسة بالتزام الدولة الحديثة بحماية الحرية، والتأكد من عدم تدخل أحد في مسار ممارسة الآخر لحريته، وعدم ممارسة الدولة إرغاماً أو إعاقة دون مسوغ يخدم مصلحة ذلك الشخص، بذلك فُهمت الحرية السلبية بصفتها مبدأ-الفرص، أن تكون حراً مسألة تتعلق بما يمكننا فعله، وبالخيارات المفتوحة لنا، بغض النظر عما

[14] Ibid.

[15] Berlin, Isaiah (1969). 'Two Concepts of Liberty' in his Four Essays on Liberty, Oxford: Oxford University Press: 118-72.

[16] Ibid.

إذا كنا نمارس هذه الخيارات أم لا[17]، وهو مبدأ قام عليه الفكر السياسي الكلاسيكي الذي يضع حرية الفرد الأساس الأول لأي اعتبار دون أن تكون هذه الحرية فوضى تبيح فعل أي شيء، بل هي وفقاً لفهم الكلاسيكيين لها، حرية تراعي حقوق الآخرين مما يفرض فهماً حقيقياً لطبيعة هذه الحقوق وحدودها ومدى مشروعيتها[18].

كان هذا منطلق الفكر الكلاسيكي الحديث، الذي يريد الحد من تدخل الدولة أو أية سلطة في نشاط الفرد، وفي سياق ترجمة مباشرة للحرية السلبية، ربط الفكر الكلاسيكي بشكل وثيق بين الحرية والملكية الخاصة، حيث أصر الكلاسيكيون منذ القرن الثامن عشر وحتى اليوم، على أن النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة متناغم مع الحرية الفردية، لأنه يخول الفرد أن يعيش حياته ويوظف أو يستثمر عمله وثروته مثلما يراه مناسبا، وقد أكد هؤلاء غالباً أن الحرية والملكية شيء واحد، وادعوا أن جميع الحقوق بما فيها مكتسبات الحرية هي شكل من أشكال الملكية، في حين أكد آخرون منهم أن الملكية هي شكل من أشكال الحرية، فالسوق الذي يقوم على الملكية الفردية هو بمثابة تجسيد للحرية، وإذا لم يكن الناس أحراراً في إجراء عقودهم أو بيع عملهم، ولم يكونوا أحراراً في توفير مداخيلهم واستثمارها كما يرونه مناسباً، ولم يكونوا أحراراً في إدارة مشاريعهم عندما يكون لديهم رأس مال، فإنهم في جميع هذه الحالات ليسوا أحراراً في الواقع[19].

ولم يكتف الفكر الكلاسيكي الحديث باعتبار الملكية مدىً حيوياً لنشاط الإنسان وممارسة حريته وتحقيق ذاته، بل رأى أن الملكية الخاصة هي الوسيلة الأكثر فاعلية لحماية الحرية نفسها، لأن اقتصاد السوق الناتج عن تصرف الإنسان الحر بما يملكه وينتجه، سيُضْعِف من وصاية الدولة وتحكمها في مجالات الإنتاج الكثيرة في المجتمع، الأمر الذي يوفر ضمانات إضافية لحرية الرعية ضد انتهاكات الدولة[20] يقول هايك، "لا حرية للرأي إذا كانت وسيلة الطباعة تحت سيطرة السلطة، ولا حرية اجتماع إذا كانت الغرف المطلوبة تسيطر عليها الدولة، ولا حرية نشاط إذا كانت وسائل الانتقال تحت تلاعب الحكومة"[21].

لذلك يرى موريس اللي، أن المجتمع الحر مرغوب فيه ليس لأسباب مبدئية، بل لأنه الوسيلة الموصلة الى اقتصاد قوي وناجع، وأن الملكية الخاصة ليست هدفاً وليست

---

[17] Taylor, Charles (1979). 'What's Wrong with Negative Liberty,' in The Idea of Freedom, A. Ryan (ed.), Oxford: Oxford University Press: 175-93.

[18] Robbins, L. (1961). The Theory of Economic Policy in English Classical Political Economy, London: Macmillan.

[19] Mack, Eric and Gerald F. Gaus. (2004) 'Classical Liberalism and Libertarianism: The Liberty Tradition' in The Handbook of Political Theory, Gerald F. Gaus and Chandran Kukathas (eds.), London: Sage, 115-130.

[20] Hayek, F.A. (1960). The Constitution of Liberty, Chicago: University of Chicago Press.

[21] Ibid.

الغاية النهائية السامية، ولكنها وسيلة ضرورية لحماية الإنسان من كل أشكال التسلط، إذ أن بإمكان مجتمع قائم على المبادرة الفردية الحرة وخالٍ من أي شكل من أشكال الإكراهات، أن يدبر شؤونه بطريقة أفضل من المجتمعات الأخرى التي نعرفها[22].

أمام ذلك أصبح صلب تركيز الفكر الكلاسيكي الحديث هو الإصرار على تقييد سلطة الدولة. وقد عبر الفيلسوف جيرمي بنثام بلباقة قوله للدولة "أصمتي"[23]. ومع ذلك فقد اتفق هؤلاء على أن على الدولة واجبات ولديها صلاحية تأمين الخدمات وضمان الأمور التي وراء قدرة الأفراد، ولا يستطيع الفرد وحده تأمينها، مثل : التعليم، الصرف الصحي، تنفيذ القانون، البريد، وخدمات أخرى.

الدعوة إلى حرية اقتصادية غير مشروطة لا تعني بحسب الكلاسيكيين الفوضى التي تبيح فعل أي شيء، ولكنها حرية تراعي حقوق الآخرين، ما يفرض فهماً حقيقياً لطبيعة هذه الحقوق وحدودها ومدى مشروعيتها، وحدها الأسواق اللامركزية والحرة، تضمن فعالية إنتاجية للأفراد، وتوفر فائضاً اقتصادياً عبر توظيف واستثمار الأفراد لملكيتهم الخاصة، وتصون حرية سياسية مهددة باستمرار من التدخل الواسع واللامحدود للدولة من جهة أخرى[24].

هذه الأفكار وغيرها كان صداها يتردد في كتابات مفكري الحداثة الأوائل، أمثال فيلهلم فون هومبولدت، الذي صرح في كتابه "حدود عمل الدولة" الذي ألفه عام 1792: "الهدف الحقيقي لحياة الإنسان يكمن في تطوير قدراته الفردية تطويراً كاملاً، وعلى الدولة حماية الحرية بواسطة القانون، لأن الحرية هي الشرط الأساسي للتنمية، وعليها أن لا تخطو خطوة تزيد عما هو ضروري لتأمين أمن الناس، وحمايتهم من بعضهم البعض ومن الأعداء الخارجيين ، وينبغي لها ألا تقيد حريتهم لأجل أية غاية أخرى"[25].

ويعتبر جون ستيوارت ميل، أقوى وأبلغ معبر عن هذا الاتجاه حيث نبه إلى حيل الدولة لتقييد حرية الفرد بمسميات متعددة، فنص في كتابه "في الحرية"، عام 1882: "على المرء أن يتمتع بحرية القيام بما يحلو له في شؤونه الخاصة، لكنه لا يتمتع بحرية القيام بما يحلو له عندما ينوب عن آخرين...التعليم مجرد اختراع لقولبة الناس بشكل

---

22 Ely, James W. Jr (1992). The Guardian of Every Other Right: A Constitutional History of Property Rights, New York: Oxford University Press. See Also: باسكال سلان، الليبرالية، ترجمة تمالدو محمد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2010

23 Bentham, Jeremy (1970 [1823]). Introduction to the Principles of Morals and Legislation, J. H. Burns and H. L. A. Hart (eds.), London: Athlone Press. See also: Bentham, Jeremy (1952 [1795]). Manual of Political Economy in Jeremy Bentham's Economic Writings W. Stark (ed.), London: Allen and Unwin.

24 أوراق ليبرالية، مختارات من الفكر الليبرالي، ص. 55. راجع ايضاً: فيلهلم فون هومبولدت، حدود تدخل الدولة، كامبردج، 1969، ص. 16-18.

25 المصدر نفسه.

متماثل والقالب الذي يفرغهم فيه هو الذي يرضي السلطة المهيمنة في الحكومة"[26].

II. الحرية الفردية الإيجابية (الجديدة)

أو ما أصبح يعرف بمقولة دولة الرفاه، أو العدالة الاجتماعية ، بعد أن عمدت إلى تفكيك ذلك الاتصال الحميم بين الملكية الخاصة والحرية الفردية استناداً إلى نظام السوق، وأخذت ترى في تدخل الدولة، لا الملكية الخاصة، أحد أهم عوامل تأمين الحرية الفردية.

انجذب العديد من مفكري السياسة إلى تصورات إيجابية للحرية، ورغم أن جذور هذه الفكرة موجودة في كتابات روسو وكانط السياسية، وفي أطروحة جون ستيوارت حول الحرية، إلا أن الصياغة السياسية لهذا المبدأ كانت في أواخر القرن التاسع عشر، من قبل توماس هيل غرين الذي اعتبر أن "الإنسان يكون حراً إذا كان سيد نفسه وقادراً على التصرف، بحيث تكون أفعاله ملكه"[27]. بهذا المعنى فإن الحرية الإيجابية تقوم على مبدأ الممارسة، بمعنى أن الإنسان الحر هو الشخص الذي يحدد ذاته بشكل صارم وقادر على تشكيل حياته الخاصة، ليكون قادراً على التعبير عن آرائه وأفكاره، ولا يخضع لعادات وتقاليد، ولا يتجاهل اهتماماته بعيدة المدى لأجل متعات آنية، فالحرية وفق غرين قوة مؤثرة لفعل أو تحقيق رغبات الفرد، أي هي فعل القدرة كما يصفها تاوني: "فالشخص الذي يحرم من الانتماء إلى عضوية نادٍ معين بسبب فقره هو ليس حراً في أن يكون عضواً، بسبب أنه غير قادر على فعل الإنتماء"[28]. وهو أمر يتصل بالموارد المادية[29].

هذا التصور الجديد للحرية، دفع إلى بلورة رؤى جديدة لمفهوم الدولة، تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية وليس أولوية حرية الفرد، أي عدم الاكتفاء بالتخلية بين الفرد ونشاطه، بل تمكينه وتوفير الوسائل والأدوات والسبل لممارسة نشاطه بفاعلية، إنها هذه المرة حرية القدرة أو قدرة الحرية وليس الحرية السابحة في الفضاء.

سبق ظهور الحرية الإيجابية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ضعف وعجز في قدرة السوق الحر على الحفاظ على ما يسميه لورد بيفريدج "التوازن

---

[26] جون ستيورات ميل، في الحرية، لندن، 1865، ص. 62-63. راجع أيضاً: Mill, John Stuart (1963). Collected Works of John Stuart Mill, J. M. Robson (ed.), Toronto: University of Toronto Press.

[27] Green, Thomas Hill (1986 [1895]). Lectures on the Principles of Political Obligation and Other Essays, Paul Harris and John Morrow (eds.), Cambridge: Cambridge University Press.

[28] Tawney, R. H. (1931). Equality, New York: Harcourt. Brace.

[29] Beveridge, William (1944). Full Employment in a Free Society, London: Allen and Unwin

المزدهر"، وتبين لدى العديد من اللبراليين، أن الملكية الخاصة المستندة إلى السوق الحر باتت غير مستقرة، وأنها أخذت تستقر على نقطة توازن قائمة على بطالة عالية[30].

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت تظهر عواقب غير منظورة وغير متوقعة للثورة الصناعية في أوروبا وشمال أميركا التي هلّل لها الجميع مع بداية القرن التاسع عشر، وهي عواقب أنتجت خيبة أمل من مبدأ الاقتصاد الحر، وفكرة السوق الاقتصادي ، بعدما أخفق السوق المفتوح في تحقيق الاستفادة العامة من تدفق الثروات من المعامل، بل تبين تركز هذه الثروات بين أيدي عدد قليل من الأفراد الصناعيين والممولين، مع تفشي ظاهرة الفقر وظهور الأحياء الفقيرة في المدن، وعجز أكثر الناس عن شراء العديد من البضائع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى تخمة في السوق تسببت بوصول نظام السوق الحر إلى طريق مسدود تسببت بحالات ركود وكساد غير مسبوقة[31].

تبين أن السوق المفتوح عاجز عن إحداث توازن ذاتي أو تقدم اقتصادي من تلقاء نفسه كما كان يدعي آدم سميث، وعن منع الكوارث الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. بدا ذلك واضحاً في الكساد الكبير الذي حصل في العام 1929، وتسبب بانهيارات اقتصادية هائلة، ونسبة بطالة عالية وكوارث اجتماعية لا تحصى[32]، الأمر الذي تطلب تدخلاً من الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، والقيام بإجراءات جديدة طالت وضع قيود على البنوك والصناعات المالية، ومنح سلطة أكبر للنقابات التجارية، كان هذا مدخلاً لرؤية اقتصادية تزعّمها الاقتصادي البريطاني جون كينز، اعتبر فيها أن الإدارة الحكومية للاقتصاد قادرة على لجم نسبة البطالة، ورفع وتيرة الإنتاج أكثر مما يؤمنه السوق الحر[33].

تبين أن السوق المفتوح سهَّل للذين يملكون ويديرون وسائل الإنتاج حيازة سلطة اقتصادية كبيرة وهائلة، جعلتهم سلطة استبداد جديدة أخطر من الدولة نفسها، تحول دون ممارسة الأفراد لحريتهم، والاستفادة الفعلية من طاقة عملهم[34].

لذلك بدأ المفكرون السياسيون يشككون في اعتبار السوق الحر أساس المجتمع الحر المستقر، وبدأ إيمانهم بالحكومة كوسيلة للإشراف على الحياة الاقتصادية يتزايد، خاصةً بعدما ظهر جلياً نجاح التخطيط الاقتصادي للدولة من جهة، وانتشار الديمقراطية من جهة أخرى، حيث تحولت السلطة من حق شخصي إلى حكم مقيد بالقانون وممثل

---

30 Stanford Encyclopedia of Philosophy, Liberalism.

31 Keynes, John Maynard (1972). 'The End of Laissez-Faire'in his Essays in Persuasion, London: Macmillan.

32 Knoop, Todd. Recessions and Depressions Westport: Greenwood Press, 2004. P. 151

33 Ely, James W. Jr (1992). The Guardian of Every Other Right: A Constitutional History of Property Rights, New York: Oxford University Press.

34 Ibid.

لإرادة الناس بطريق الانتخاب ، ما دفع ريتشي إلى القول:"تبين أن الحجج التي استعملت ضد دور الحكومة، حين كانت الحكومة كلياً أو أساسياً بيد الطبقة الحاكمة أو جهة أو طبقة، تمارس بحكمة أو غير حكمة سلطة أبوية، هكذا حجة تفقد قوتها بنسبة ما تصبح الحكومة أكثر وأكثر حين تصبح الحكومة حكومة الناس من قبل الناس أنفسهم"[35].

هذا الأمر حفز العديد من المفكرين السياسيين والاقتصاديين على الدعوة إلى تدخل الحكومة لإزالة العقبات التي تقع في وجه الحرية الفردية، كان من أهم هؤلاء المفكرين توماس جرين الذي اعتبر أن السلطة الواسعة للحكومة كانت معيقة للحريات في وقت مبكر من تاريخ أوروبا، أما الآن، بعد منتصف القرن التاسع عشر، فقد جاء الوقت للتمييز والنظر في إعاقات من نوع آخر، وهو الفقر، المرض، التمييز العنصري، والجهل، وهي إعاقات لا يمكن إزالتها إلا بمساعدة إيجابية من الحكومة. بذلك أصبحت الحرية الفردية بحاجة إلى تدخل الدولة لتأمين الشروط الحياتية اللازمة لممارسة الحرية داخل المجتمع، وتمكن الضعفاء من أفراد المجتمع أن يكونوا أحراراً بالفعل لا بالافتراض .

أخذت فكرة العدالة الاجتماعية تشق طريقها داخل أدبيات الفكر السياسي الحديث والمعاصر بسبب التفاوت الكبير الحاصل في توزيع الثروة ، وبسبب تضخم قدرات ونفوذ أصحاب رؤوس الأموال، بيد أن الحل المطروح، لم يكن يهدف إلى تبني المنظومة الاشتراكية ، والتحكم الرسمي الكامل بالعملية الإنتاجية والتوزيعية، بل إلى الإبقاء على منجزات نظام السوق مع حضور أوسع للدولة من ذي قبل لتنظيم عملية الإنتاج، من خلال وضع تشريعات وإجراءات تحمي العامل وتوفر له خدمات لم يعد قادراً على تأمينها بنفسه.

الحرية الفردية والديمقراطية

ليست للحرية الفردية مقترح نظام سياسي خاص، بل هي إطار حقوق إنسان شامل ، يقبل أن تتحقق في داخله هيكليات متعددة، وأشكال توزيع مختلفة للسلطة، وقواعد تشريع متنوعة، فالحرية الفردية لا تركز على كيفية الحكم، بل تركز على الحق الثابت الذي يجب أن يتقيد به الحاكم طوال فترة ممارسته للحكم، والذي يحمي المحكوم في كل أحواله وأوضاعه وفي جميع لحظات حياته.

[35] Ritchie, D.G. (1896). Principles of State Interference, 2nd edn., London: Swan Sonnenschein.

لما كان مفهوم الحرية يقوم على الإيمان بالنزعة الفردية التي تستدعي حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الإنسان وضمان حقه بالحياة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، فإن هذا يفرض نمط حكم سياسي خاص، يقلل من تدخل الدولة ويلغي كل أوجه تعسفها وتسلطها من جهة، ويستوجب اعتماد مبادئ الديمقراطية أساساً لأي نظام سياسي من جهة أخرى، ليكون ذلك منسجماً مع مبدأ تكريس سيادة الشعب عن طريق الاقتراع العام، واحترام حق الشعب بالتعبير عن إرادته، ومراعاة مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وخضوع جميع سلطات الدولة للقانون، وكل ذلك لغرض ضمان الحريات الفردية والحد من الامتيازات الخاصة ورفض ممارسة السيادة خارج المؤسسات لكي تكون هذه المؤسسات معبرة عن إرادة الشعب بأكمله[36] .

التلازم بين الحرية الفردية والديمقراطية أمر ضروري، إذ بدون حريات لا يمكن تشكيل معارضة حقيقية قادرة على الدعاية لنفسها، ولن يكون هنالك انتخابات ذات معنى، ولا حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية صحيحة.

بيد أن تحول الديمقراطية إلى مجرد قواعد إجرائية تيسر تعيين القادة، يجعلها غير كافية للدفاع عن الحرية الفردية، ذلك أن قاعدة الأغلبية التي تنبني عليها الديمقراطية التمثيلية لا تخضع لأية قاعدة عملية أو قانونية، وليست سوى تقنية تحكمية اعتباطية لمزاولة الحكم، يفسر إمكانية تحول الديمقراطية إلى طغيان، وهو ما يجعل الحرية والديمقراطية لا يمثلان نفس الشيء.

التمايز بين الليبرالية والديمقراطية يظهر عندما تميل الديمقراطية إلى تسليم مقاليد السلطة والحكم للأكثرية، وتبدأ مقررات الحكومة بمراعاة مصالح ورغبات الجهة الحاكمة على حساب الأقلية، في حين يبقى ترسيخ الحرية الفردية ضمانة لصيانة حقوق الأفراد ومصالحهم، مهما كان موقعهم السياسي أو الثقافي، وهذا يعني أن الحرية الفردية تنظر إلى الحقوق الفردية بمعزل عن مجريات السياسة، أي هي حقوق فوق سياسية وتتعالى عليها، ووظيفة السياسة مراعاتها مطلقاً، في حين تتعرض هذه الحقوق في ظل الديمقراطية للتهديد، حين تمكن آلياتها الانتخابية الأكثريةَ من الإمساك الكامل بالسلطة، وتضع حقوق الأقلية تحت رحمتها[37].

بذلك يتبين الفرق بين الديمقراطية والحرية الفردية، فالديمقراطية عرضة لأن تتحول إلى آليات إجرائية في ممارسة السلطة، وتضطر إلى التسليم بحكم الأكثرية، حتى لو أضر ذلك بحقوق الأقليات، في حين تبقى الحرية الفردية ضمانة لاحترام

[36] Encycloedia Britanica, Liberalism.

[37] باسكال سلان، الليبرالية، مصدر سابق، ص. 209.

حقوق الإنسان المطلق، وضمان حرية الفرد مهما كان موقعه السياسي أو انتماؤه الثقافي، الديمقراطية تنظر إلى الأكثرية، في حين تركز الحرية على ضمان حق الجميع بمن فيهم الأقلية.

هذا يفرض أن تكون الحرية الفردية بمثابة الأرضية الحقوقية الضرورية لتوجيه الديمقراطية نفسها، وعدم تحولها إلى أداة فارغة قابلة للاستغلال من قبل الذين يضمنون لأنفسهم أكثرية انتخابية، أي أن الحرية الفردية ضمانة النظام الديمقراطي لحفظ الحقوق الفردية، مهما كانت موازين القوى في الداخل، ومهما كان التوزع الديمغرافي بين السكان، وطبيعة ميولهم الثقافية وانتماءاتهم الدينية، ما يجعل الحرية الفردية صفة ضرورية وركيزة أساسية لأي نظام سياسي مهتم بمراعاة الحقوق وحمايتها.

تبقى الحرية الفردية العنصر المقيد والموجه للديمقراطية، لأنها تمنع تحول الديمقراطية إلى قوالب إجرائية فارغة، أو تقنيات عاجزة عن حماية الفرد والجماعات، وعن منع استغلالها وممارسة الاستبداد والقهر باسمها مثلما هو حاصل الآن في بيئتنا العربية، فالحرية الفردية تقوم على مبادئ أصيلة لا تقبل المراجعة والمساومة، وتكون بمثابة مرجعية كاملة الدلالات والصلاحيات في تفسير وتوجيه أي نظام سياسي، أو آلية انتخابية، أو وسائل وطرق في ممارسة السلطة.

هذه المبادئ، هي التي تقرر درجة تدخل السلطة، ومساحة صلاحيتها لضمان الحقوق الملحقة بها، وهي التي توجه وتفسر جميع إجراءات الديمقراطية وتقنياتها في تحديد من يحكم، وتحديد أسلوب وطرق حكمه، وهي أيضاً المرجع في تحييد وتقييد نفسها، وذلك حين تصل الحريات إلى وضعية متضخمة، تتسبب بالتضييق على حريات إنسانية أخرى، مثلما هو حاصل في فكرة السوق المفتوح، فالسوق المفتوح لم يكون سوى ترجمة لفكرة المبادرة الحرة في لحظة تاريخية خاصة، ولا مانع من الإقرار بأن هذا السوق أصبح أعتى أعداء الحرية الفردية، بعدما بات في ظل العولمة يعزز تركز الثروات بيد عدد قليل جداً من المتمولين، ويحرم أكثر الناس فرصهم للعيش الكريم.

الثابت هو مفهوم الحرية الفردية، التي تأخذ تمثلاتها أشكالاً تاريخية متعددة، قابلة في كل مرة، لأن تستقر عند نموذج خاص ثم لا تلبث أن تنتقل إلى نموذج آخر، بعد انقلاب النموذج الأول إلى قوة إلغاء لها ومقوض أساس للحرية الإنسانية، وبعد تقدم البشرية في اعتماد مستويات حقوقية أشمل وأعمق، مثل حقوق الطفل والمرأة والمعوقين.

الحـريـة الـفرديـة المـعاصرة: مـبادئ أساسية

لم تُطرح الحرية الفردية أفكاراً تسبح في الهواء، بل حملت معها دائماً رؤى مستمدة من صميم الواقع، وعمدت إلى مأسسة مبادئها داخل المجال الاجتماعي والسياسي. ويمكن لنا ذكر أهم المبادئ التي يتمظهر من خلالها مفهوم الحرية الفردية في المجال السياسي والاجتماعي[38]:

1. الفردانية: يعتبر الفرد هو الوحدة الأصلية والأساسية في تكوين المجتمع، فالأفراد فقط يصنعون خياراتهم، وهم فقط المسؤولون عن أعمالهم، اعتبار الفرد أصل وأساس المجتمع، يترتب عليه الإقرار بحقوق هذا الفرد كإنسان والتي في مقدمها حريته وملكيته وبالطبع مسؤوليته وكرامته، وهي حقوق يتساوى فيها كل الناس، مهما كان معتقدهم الديني، أو عرقهم أو جنسهم.

2. الحقوق الفردية: ولأن الأفراد كائنات معنوية، فإن لهم حقوقاً يجب حفظها وحمايتها، وهي حق الحياة والحرية والملكية، وهذه الحقوق ليست ممنوحة من الحكومات أو المجتمعات، بل هي طبيعية وملازمة للكائن الإنساني، وبدونها يفقد كينونته الإنسانية نفسها، إنها حقوق فطرية وحدسية، يشعر بها كل فرد ويدركها ، ولا تحتاج إلى برهان أو مسوغ، بل إن عبء البرهان يقع على عاتق الذين يطالبون برفعها أو تحجيمها.

إذا كانت الفردانية تعني أن الفرد أساس المجتمع، وأن لا وصاية لأي منظومة قيمية عليه، فالفرد يستقل في صنع مصيره ووجوده، بالتالي فإن الحقوق الفردية تعني أن المبدأ الأول للدستور والتشريع والقوانين والإجراءات الحكومية هو حقوق الفرد، التي

[38] Milton Friedman, The Basic Principles of Liberalism, Lecture, Wabash College, 21 June 1956. Also see: David Boaz, "The Coming Libertarian Age,", Chapter1, The Free Press, New York, 1998.

هي حقوق أصيلة، فطرية، وغير مكتسبة، وأي شيء يخالف هذه الحقوق فهو بحكم اللاغي وغير الشرعي.

3. المبادرة الفردية: وهي من أهم تجليات الحرية الفردية، التي أطلقت للفرد طاقته في بناء مساحة وجوده الخاصة به، وحفزته على الابتكار والإنتاج والتفكير الحر ما ساهم في رفع مستوى الحياة ونوعيتها، وتطوير الإنتاج وتكثيفه وتأمين وفرة مادية غير مسبوقة، بالتالي كان من تبعات المبادرة الفردية حق الملكية وحق الفرد في التصرف في ملكه بالطريقة التي يشاء طالما أنها لا تضر بالآخرين أو بالحق العام.

4. الانتظام الحر للمجتمع: بمعنى ضرورة وجود درجة انتظام عالية داخل المجتمعات لضبط أنشطة الأفراد وتفاعلهم فيما بينهم، هذا النوع من الانتظام لا ينبع بالضرورة عن سلطة مركزية، بل بفعل وصاية جهة عليا على المجتمع، بل يكون بفعل توافق الإرادات الفردية لإنشاء إرادة عامة أو تشريعات كلية، أو سلطة تنظم شؤون الحياة. وقد استطاع الناس تلقائياً خلال التاريخ البشري وبحكم ميلهم المتزايد لاعتماد الحرية أساساً لنشاطهم، تطوير مجتمعات أكثر تعقيداً وأنشأوا منظمات في غاية الفاعلية، فالمؤسسات الأكثر أهمية في المجتمعات البشرية، مثل اللغة والقانون والعملات المالية والأسواق، قد تطورت بشكل تلقائي، دون أي توجيه من سلطة مركزية، كما أن المجتمع المدني، الذي يضم شبكات معقدة من الجمعيات ووسائل الاتصال والتعاون بين الأفراد، هو مثال واضح على التنظيم التلقائي الذي يحصل داخل المجتمعات، من دون أية رعاية فوقية أو تدخل منظم من سلطة عليا.

5. حكم القانون: الحرية الفردية ليست دعوة إلى التحلل أو إشباع الرغبات الخاصة كما يروج البعض، ولا تتفق مع ما يدعيه البعض من "حق الناس في فعل أي شيء يحلو لهم ولا يحق لأحد الاعتراض على ذلك". فالحرية الفردية ليست حرية فرد منفصل عن غيره من أفراد المجتمع، بل هي حرية عامة يحكمها القانون، بحيث يكون الأفراد أحراراً في ممارسة حياتهم طالما أنهم يحترمون حقوق الآخرين المساوية لحقوقهم، حكم القانون يعني أن الأفراد محكومون وخاضعون لقوانين عامة قابلة للتطبيق، وليس لأوامر تعسفية، وهي قوانين تحمي بشكل رئيسي حرية الأفراد ليكون بإمكانهم تحصيل سعادتهم بالطريقة التي تناسبهم، ولا تهدف إلى

فرض نتيجة أو واقع خاص.

6. العدالة الإجتماعية: وهو مطلب أخذ يقوى مع توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد الخلل في توزيع الثروة، هذا بالإضافة إلى أن التوسع في النفوذ الاقتصادي والمالي يستتبع نفوذاً عالياً في المجال السياسي والاجتماعي ، الأمر الذي ينعكس سلباً على حرية الأفراد وضمان حقوقهم، رغم تسليم الجميع بمبدأ العدالة الاجتماعية، إلا أن تمثلاتها العملية ظلت محل خلاف شديد، بين وجهة تسوغ للدولة مزيداً من التدخل للحد من انتهاك الكيانات الاقتصادية لفرص وحقوق الأقل حظاً، وبين وجهة كلاسيكية رافضة لأي توسيع لسلطة الدولة، وترى أن التضامن الاجتماعي وتحرك قوى المجتمع المدني القائمة كفيلان بإعادة التوازن بين المنتج والمموِّل.

بالمحصلة فإن مفهوم الحرية الفردية بات القيمة السياسية المحورية في العالم الحديث، ومرجع القيم الجديدة التي تطمح المجتمعات أن تعيش في ظلها وعلى أساسها. باتت الحرية الفردية روح العالم المعاصر الذي نعيش فيه.

الحرية الفردية في الفكر العربي الحديث

تعرَّف العرب على مفاهيم الحرية الفردية في فترات مبكرة ترجع إلى بدايات القرن التاسع عشر، من خلال الاحتكاك المباشر بمضامين الفكر الغربي التي حملها الاستعمار الفرنسي والإنكليزي معه لأكثر من بلد عربي، مثل مصر وتونس والجزائر، ونقلها التواجد المكثف لإرساليات فرنسية وإنكليزية في لبنان، يضاف إلى ذلك البعثات العلمية العربية إلى فرنسا وبريطانيا وفي مقدمتها البعثات المصرية في زمن حكم محمد علي إلى فرنسا، والتي كانت تضم أحد أهم شخصيات الفكر العربي آنذاك: رفاعة الطهطاوي الذي استوعب مقولات الفكر الغربي، وعمد إلى ترجمة العديد من الكتب المهمة، مثل كتاب القوانين لمونتسكيو، وأفكار الحقوق الطبيعية[39].

[39] الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، ص. 27-91

استمر الإقبال العربي على الأفكار الغربية التي تمجد الفرد، وتعترف بحقوقه الطبيعية التي لا تقبل النقض أو الإلغاء أو التقييد، ولم يتردد المفكرون العرب في نقل هذه الأفكار والمطالبة بها في ساحة نضالهم الداخلية، ضد الاستبداد والجهل والتخلف والاحتلال الأجنبي واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية.

يبد أن ما يسمى بالتوق العربي إلى الحرية أخذ مساراً مختلفاً عن المسار الغربي، واتبع سياقاً عربياً خاصاً، حيث عمد مثقفو العرب إلى زرع مبادئ الحرية وقيمها في المجال العربي، وتداولوها ورفعوا شعارها بما يتناسب مع تحديات العرب الحضارية ومعضلاتهم السياسية، التي كان أهمها حينها: الاحتلال الأجنبي، الاستبداد السياسي، والتخلف العلمي[40].

عمد المفكرون العرب الأوائل أمثال الطهطاوي وخير الدين التونسي ومحمد عبده، إلى إثبات أن الحرية الفردية ليست غريبة أو مناقضة لثقافة العرب ومعتقدهم الإسلامي، في مسعى منهم لتأمين غطاء ديني يسمح بتداول مفردات الحرية الفردية ومبادئها الأساسية، وتسهيل قبول المسلمين لهذه القيم.

ففي تلخيص الإبريز اعتبر الطهطاوي أن الشريعة تقوم على العقل والمصلحة والتحسين والتقبيح العقليين والاستصلاح ، ومن ثم لا تعارض بين التراث الإسلامي والتراث الغربي، أما خير الدين التونسي فقد اعتبر في "أقوم المسالك" أن حضارة الغرب ومبادئه الحديثة "بضاعتنا ردت إلينا"، بسب تضمنها في مصادر الإسلام الأولى، وأن قاعدة القبح والتحسين العقليين[41] المعتمدة في الإسلام تزيل أي تعارض بين الحضارة الغربية والشريعة الإسلامية، بحكم أن كليهما يقوم على القانون وتحقق الحرية والعدالة والمصالح العامة، فما حدث من تقدم في البلاد الأوروبية موافق لنصوص الشريعة ولا ضير أن يوافق المسلم غير المسلم في الأفعال المستحسنة، مردداً مع ابن القيم الجوزية "أن أمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان فهناك شرع الله ودينه"[42]، أما محمد عبده فركز على أن الإسلام دين العقلانية بامتياز، وأنه هو مدار الشريعة والحكم، وأن مبالغ احترام حرية الإنسان وكرامته وصلت في الإسلام إلى

[40] محمد ضاهر، الصراع بين التيارين، دار البيروني، 1994، ص. 1- 38

[41] هذه مقولة اعتدمها المعتزلة، وروج لها رجال الإصلاح في القرن التاسع عشر. مفاد القاعدة، أن العقل يملك صلاحية تقدير حسن وقبح الاشياء أو الأفعال بمعزل عن الوحي. بل إن الشرع جاء ملبياً ومنسجماً مع قواعد ومبادئ العقل في التحسين والتقبيح.

[42] الصراع بين التيارين، مصدر سابق، ص. 43-97.

الحدود القصوى، فلا وصاية لأحد على أحد، وللعقل المكانة الأولى في الإسلام، ليس في مجال العمران فحسب، بل في فهم وتفسير الإسلام نفسه[43].

يمكن القول أن فضل تأسيس مقالة في مسألة الحرية في الفكر العربي الحديث منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وتكريسها واحدة من أمهات المسائل في مغامرة النهضة العربية الحديثة يعود إلى رفاعة الطهطاوي، ومع أن من أتى بعده ذهب بالفكرة إلى حدود لم يطرقها الطهطاوي ولا اجترأ على إنتاج القول فيها، كما فعل أحمد فارس الشدياق والكواكبي وقاسم أمين والطاهر الحداد مثلاً، إلا أن الطهطاوي رسم الأطر النظرية الأولى للتفكير في المسألة، ووضع لذلك التفكير ضوابط معرفية مفاهيمية[44]، ورغم كل ذلك، فإن الطهطاوي لم يجرؤ على إبداء انحيازات فكرة الحرية الصريحة والإشارة إلى أصولها الغربية وبيان منطلقاتها الفلسفية من مصادرها. الحقيقية لا المدعاة، وهو أمر لم يحصل إلا مع المفكرين اللبنانيين، أمثال فرح أنطون وشبلي الشميل وفارس الشدياق في أواخر القرن التاسع عشر[45].

كان أحمد لطفي السيد، أحد أبرز دعاة الحرية في العالم العربي الحديث[46]، حيث عرض الحرية الفردية في سياق مشروع نهضة اجتماعية وتحرر سياسي، فكانت الوحدة الوطنية والتحرر من الاستعمار أهم منطلقاته، وطالب بالحريات الديمقراطية أي حرية التعبير والاجتماع ، وعمل على بلورة رأي عام وطني وشعبي يطالب باستقلال مصر وحريتها، وأولى اهتماماً بقضية تحرير العقل إذ أن مهمة المصريين الأولى بنظره ليس التحرر من الاحتلال بل تحرير عقولهم من ثقل الأفكار الموروثة وغرس فكرة التقدم مكانها وتكوين رأي عام وطني يطالب بتغييرات عميقة في المجالات الاجتماعية والسياسية، اعتقد لطفي السيد أن التحرر الوطني غير ممكن دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، واعتبر أن حرية الفرد حقٌ مقدّس لا يمكن مصادرته إذ يكمن في حرية الأمة التي تتمتع بالسيادة[47].

رأى السيد أن الحرية شرط وجود وهي المقوم الأول للحياة ولا حياة إلا بالحرية، هي معنى الحياة وجوهر الكينونة الإنسانية، وهنالك تلازمٌ بين الحرية الطبيعية والطبيعة الإنسانية، فالناس يسعون فطرياً إلى تحصيلها، بيد أن السيد ميز بين الحرية المدنية

---

43 المصدر نفسه، ص. 180-190.

44 عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص. 103-122.

45 الصراع بين التيارين، ص. 97-109.

46 المصدر نفسه.

47 العرب والحداثة، مصدر سابق، ص. 103-122. راجع أيضاً: أحمد لطفي السيد، تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والإجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1946. ص. 55.

والحرية السياسية، فالحرية المدنية هي أن تعمل على قاعدة المساواة وحق الملكية ما تشاء بشرط أن لا تضر بالغير، أما الحرية السياسية فهي أن يشترك فرد في حكومة بلاده اشتراكاً تاماً كاملاً، واعتبر لطفي أن الفرد هو مبدأ النظام الاجتماعي، والفرد ليس مجرد المفرد من الناس إنما الكيان الذاتي المتمتع بحقوق فرديته، من حرية الفرد تنشأ حرية الجماعة، وهي حرية تحصل بنيل الأمة استقلالها وسيادتها على نفسها، هناك إذاً، بنظر لطفي السيد، تضافر بين حرية الأفراد وبين الاستقلال الوطني بوصفه حرية المجموع الاجتماعي والوطني[48].

من هنا فإن الجماعة، بنظر لطفي السيد، امتداد للفرد، ولا تكون هذه الجماعة متمدنة إذا كان أفرادها متخلفين، فالانتقال من حرية الفرد إلى حرية الأمة (الاستقلال) غير ممكن، إلا إذا وقع الوعي بوجوب ذلك الاستقلال عند جميع الأفراد ، وهو وعي ممتنع عليهم دون أن يحصل لديهم وعي سابق بضرورة الاستقلال الذاتي لهم كأفراد، كما لا سبيل إلى الحرية إلا من خلال تحقيق أهداف ثلاثة: اكتساب المعرفة وحماية القانون وبناء الرأي العام، أما الوسائل لذلك فهي باختصار: التعليم والقضاء والصحافة[49].

بناء على ذلك، رأى السيد أن الحرية تسبق العدالة الاجتماعية، معتبراً أن قاعدة كل مذهب هي منافعه، وأن كل مبدأ يدور مع منفعة الأمة، فلو أننا حكّمنا المنفعة في اختيار المذهب الذي نراه أولى بالاتباع، لما ترددنا لحظة في أن المذهب الذي تأمر المنفعة باتباعه هو مذهب الحرية. لذلك واجه لطفي الافكار التي تشدد على ضرورة الدولة وتنسى الأصل الأول للمجتمع وهي حرية الأفراد كحرية طبيعية لا مكتسبة، هذا لا يعني بنظر السيد أن أولية الحريات الفردية تسقط مبدأ الحاجة إلى الدولة، فهنالك بنظره توازن بين الفرد والمجموع، بين الأمة من حيث هي جمع المواطنين وبين الدولة. بذلك كانت دعوة السيد المعتدلة إلى الحرية، تقبل أن تكون أساساً للحكم في جميع بلاد العرب وأن تكون مبادئها قاعدة التشريع الأولى[50].

كان لطفي السيد أحد أهم الرموز المبكرة الذين روجوا لمبدأ الحرية الفردية، حيث اعتبر أن أسرع السبل لتحرير بلادنا هو نقل التمدن إليها، وأن الحرية تقع في قلب ذلك التمدن لأنه لا نهضة من دونها. فالحرية شرط وجود ومعنى يلازم الوجود الإنساني، ووجد كما وجد الكواكبي أن "الأضرار التي قد تنجم عن التطرف في الحرية لا توازي شيئاً من الضرر البليغ الذي تأتي به طبائع الاستبداد، إنها الترياق والبلسم الذي يقاوم سم الاستبداد

48 العرب والحداثة، مصدر سابق، ص. 103-122.

49 المصدر نفسه.

50 المصدر نفسه.

الزعاف وجرحه، ويضع في حوزة الأمة نظام حكم نفسها بمقتضى مشيئتها"[51]، ولم يغفل لطفي السيد البعد السياسي للحرية، التي تعني أن تشرك كل فرد في حكومة بلاده اشتراكاً تاماً كاملاً، فالمشاركة السياسية أعلى وأشمل من مجرد حق شخصي، لأنه يتصل بحرية جماعية للمجتمع برمته[52].

جاءت أطروحات لطفي السيد وغيره من الحداثيين العرب، لتلبي حاجات نابعة من صميم المجتمع، ما جعل الحرية مذهباً اجتماعياً أكثر مما هي نظرة فلسفية أو مشروع دولة. بحكم أن الحداثوي العربي لم يفحص مفهوم الحرية بقدر ما أراد إثباتها وتطبيقها وتأصيلها في عمق المجتمع والتاريخ الإسلاميين، ما جعل الحرية الفردية إنتاجاً دعائياً، يستغل أساليب الأدب والصحافة، من دون أن يستوعب مفهوم الحرية في مسارها التاريخي، أو يفحصها فحصاً نقدياً بالمعنى الفلسفي[53]، وهذا يفسر عدم تجذر الحرية الفردية في الواقع العربي وفي صميم البنية الثقافية أو منظومة العلاقات الاجتماعية ، حتى أصبحت في مرحلة لاحقة موضع تهمة، ومحلاً للتشنيع مع بناء ملازمة بين الحرية الفردية والاستعمار[54] .

[51] المصدر نفسه، ص. 103-122.

[52] عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، دار الحقيقة، 1970.

[53] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1983. راجع ايضاً: عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، 1973.

[54] من النهضة إلى الحداثة، مصدر سابق، ص. 152-203.

أسئلة:

1. هل تعتقد أن الحرية الفردية قيمة إنسانية عامة أم أنها تعبر عن خصوصية غربية؟

2. هل تعتقد أن القيم العربية أو الإسلامية تنافي قيم الحرية الفردية؟

3. ما هي موانع وعقبات تحقق الحرية السياسية في مجالنا العربي؟

4. هل يمكن للديمقراطية أن تتحقق دون الحرية والحقوق الفردية؟ .

5. ما معنى الحقوق الطبيعية وكيف تميزها عن الحقوق القانونية؟

6. هل مفهوم العدالة الاجتماعية يقيد الحرية الفردية، أم أنه يعمقها ويوجهها؟

7. هل دولة الرفاه ضمانة للحرية الفردية أم لاغية لها؟

8. اربط بين الحرية الفردية وبين قول إيمانويل كانط حين قال: "التنوير أن يكون لديك الجرأة أن تفكر لوحدك من دون وصاية من أحد".

9. لماذا لم تتحقق الحرية السياسية أو الفردية، على الرغم من دخول أفكارها في وقت مبكر إلى العالم العربي؟

10. ما هي الحقوق الفردية الأساسية المتفرعة من الحرية الفردية؟

11. ما علاقة النشاط الاقتصادي بالحرية الفردية؟

12. كيف نستنتج حق الملكية من الحرية الفردية؟

الدكتور وجيه قانصو : هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل وفلسفة السياسة.

عمومي 101 هو مشروع يعنى بالتربية المدنية من خلال بحوث غرضها التوعية والدراية العميقة، تتناول مفاهيم الفلسفة السياسية من أجل إثراء الحوار والنقاش في مواضيع الديمقراطية والمواطنة و أهمية الانخراط في الشأن العام .

ينفذ المشروع مع عرمرم كمنصة إعلامية تعنى بالمواطنة و مؤسسة رواد الأردن وهي مؤسسة غير ربحية شبابية وبالتعاون مع المفكر والباحث الدكتور وجيه قانصو كمؤلف النصوص التعليمية ومستشار أكاديمي و بدعم من مؤسسة كونراد ادیناور مكتب الأردن.